مقاومة القطاع الملتهب

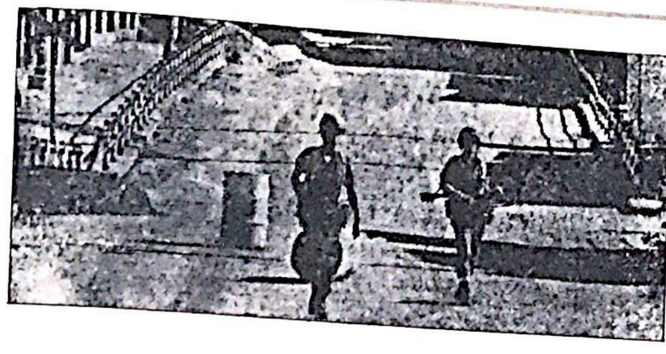

الفلسطينية ليابهم الرد في اليوم التالي حمما من القنابل والكمائن والاشتباكات .

هنالك اجماع عالمي على ان المقاومة في غزة هي مقاومة جماهيرية مسلحة يصعب القضاء عليها بسبب العلاقات القائمة بين المقاومين وبين الجماهير الذين (كما قالت « لوموند ») يشكلون الحماية والملجأ للمقاتلين .

ولكن ما هي الاسباب التي جعلت من غزة ذلك الاتون الذي يحرق العدو الرابض على ارضه ؟

■ العامل الاول :

أ ـ كانت سياسة الادارة المصرية خلال فترة العشرة اعوام ٥٧ ـ ٦٧ قائمة على تشجيع التدريب العسكري الذي بدأ كمقاومة شعبية في البداية ، ثم تطور بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية الى تدريب لكوادر جيش التحرير الفلسطيني ، لقد ساعد هذا على ايجاد اعداد كبيرة من الكوادر المدربة عسكريا .

ب ـ سمحت الادارة المصرية باقتناء السلاح لفرق المقاومة الشعبية وفيما بعد لجيش التحرير الفلسطيني . وهذا مما اتاح الفرصة لجماهير القطاع أن تجد السلاح والذخيرة في الفترات الاولى والحرجة من الاحتلال الاسرائيلي .

هذان العاملان ساعدا على وجود العناصر والكوادر المدربة تدريبا جيداً والممتلكة للسلاح والذخائر في الفترة الاولى على الاقل ، كان الجو الوطني العام في غزة ، بالرغم من صخور الحريات الديمقراطية تربة صالحة لنمو ارادة القتال .

وبالمقابل نجد ان الضفة الغربية للاردن التي كانت تحت الحكم الرجعي الاردني كانت تعيش جوا من البطش والارهاب الفاشي وكان اقتناء اي قطعة سلاح يعني السجن او الجفر او القتل، فكانت القرى الامامية والمتعرضة دوما لخطر الهجوم الصهيوني عزلاء تماما الا من افراد قلائل من «الحرس الوطني» الذي كان يملك «مارتينة» دون طلقات .

ولقد قامت مظاهرات عنيفة في الضفة الغربية والشرقية في عامي ٦٦ و ١٩٦٧ تطالب بالسلاح والتدريب وخاصة بعد الغارات الصهيونية على القرى العربية (مثل السموع) ، ولقد سقط في هذه المظاهرات عدد من الشهداء والجرحى . ان النظام الاردني سلم الضفة الغربية للاسرائيليين بعد أن فتك بالحركة الوطنية وسحقها واعتقل عناصرها وطارد رجالها .

■ العامل الثاني :

كانت الحركة الوطنية في قطاع غزة ناشطة ومنظمة عندما تعرض القطاع للهجمة الصهيونية والاحتلال ، ولكن ساعد وجود التنظيمات السياسية القوية الجذور بين الجماهير على ايجاد القاعدة الجماهيرية الصلبة التي شكلت معينا بشريا لا ينضب لحركة المقاومة الفلسطينية . فدفعت بالصفوف القيادية والكادرية للتصدي لمهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي مشكلة بذلك الاطر السياسية المقاتلة ، ولقد كان لحركة القوميين العرب الواسعة الانتشار بين اللاجئين الفلسطينيين الاثر الاكبر في تزويد حركة المقاومة بالعناصر المسيسة والواعية نسبيا والمدربة عسكريا في نفس الوقت . ولقد حاولت السلطات الصهيونية التركيز على ضرب الحركة الا ان صلابة التنظيم ووعيه افشلت مخططات العدو وزادت في تصعيد الكفاح المسلح .

وبالمقابل نجد ان الحركة الوطنية في الاردن، وخاصة في الضفة الغربية ، واجهت الاحتلال وهي مشلولة تماما نتيجة البطش الذي واجهه به النظام الرجعي في الاردن هذه الحركة الوطنية : ففي عامي ٥٧ ـ ٥٨ ضرب النظام الرجعي الحركة الوطنية ضربات شديدة شلتها لفترة من الوقت، وتلت ذلك ضربة ١٩٦٤ وانتهت بضربة عام ١٩٦٦ اي قبل الاحتلال بعام واحد ، هذه الضربة التي شلت اجهزة الاحزاب والحركات الوطنية وجعلتها عاجزة عن مواجهة الاحتلال الصهيوني . وحتى من بقي من عناصر هذه الحركة الوطنية خارج السجون والمعتقلات وجد العدو الصهيوني ملفات كاملة باسمائهم عندما احتل مدن الضفة الغربية ومكاتب المخابرات الاردنية الموجودة فيها.

■ العامل الثالث :

لقد ساعد الوضع الاقتصادي الاجتماعي (القهر الطبقي) على ولادة حالة اكثر ثورية من اي بقعة اخرى .

وبشكل العامل الاقتصادي عاملا هاما ساعد على تصعيد المقاومة في القطاع الباسل، فالبطالة المتفشية والاستغلال الاقتصادي الممارس ضد جماهيرنا في غزة ، كانا حافزين هادين للثورة ضد الاحتلال .

ان عزلة القطاع وبعده عن الارض العربية المحيطة بفلسطين جعل الوضع الاقتصادي يزداد سوءا ، خاصة للمعدمين من ابناء شعبنا الذين لم يعد لديهم شيء يخسرونه .

هذا الوضع الذي يقابله وضع مربح نسبيا لاهالي الضفة الغربية الذين يسهل عليهم التنقل والتجارة عبر « الجسور المفتوحة » والبطالة في القطاع التي تواجهها المعاشات المضاعفة الذي يستلمها بعض موظفي الضفة الغربية (معاش من الدوائر الاسرائيلية .. ومعاش من الحكومة الاردنية) .

هذا الوضع الاقتصادي المربح نسبيا لاهالي الضفة الغربية لعب دورا اساسيا بين العوامل « المهدئة » للامور هنالك .

هذه العوامل الرئيسية الثلاث شكلت الحوافز للثورة ضد المحتل والسبب في استمرار الثورة وتصعيدها في القطاع الباسل .

تطورت المقاومة الفلسطينية في القطاع الباسل تطورا ملحوظا فبعد ان بدأت في المراحل الاولى للاحتلال ، بالقيام بعمليات ذات طابع يهدف للحفاظ على العناصر البشرية للتنظيم (زرع الغام ونسف عبارات الخ ..) ، ارتقت الى عمليات الكمائن وحرب القنابل اليدوية ، ولقد تلت هذه المرحلة مرحلة اخرى من التصعيد خاضت خلالها حركة المقاومة معارك مواجهة اضطر على اثرها العدو الصهيوني على الاعتراف بانه يواجه ظروفا صعبة جدا في القطاع وان « الارهابيين » يسيطرون على القطاع ، ولقد اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي في النصف الاول من كانون الثاني من عام ١٩٧٠ ليبحث في في « الاوضاع المتدهورة » في قطاع غزة وليضع سياسة امنية جديدة .

ولقد اتبعت السلطات الاسرائيلية سياسة جديدة فانزلت فرقة « ذوي القبعات الخضر » المشهورة ببطشها وفرقة حرس الحدود وقامت بفتح معسكرات الاعتقال لعائلات باكملها في صحراء سيناء في محاولة لكبح جماح الثورة الفلسطينية.

ولقد قامت المقاومة الفلسطينية « بتنظيف » صفوف جماهيرها من الذين باعوا انفسهم للعدو فصفت عددا من المعاونين الخائنين علنا وامام اعين السلطات الصهيونية مما زاد في ارباك العدو الصهيوني .

لقد عاشت غزة اياما من عمرها النضالي في السنوات الثلاث الماضية كانت فيها منطقة محررة ليلا اذ لا يجرؤ الجنود الصهاينة على دخول المنطقة خلال الليل خوفا من الفدائيين الابطال ، وخلال النهار منظر غزة المألوف هو المنظر الذى وصفته صحيفة « الهامز » في ١٦ آذار الحالي :

« اصبح من عادة التجار واصحاب الحوانيت اغلاق متاجرهم بعد الغداء ففي الساعة الثالثة مثلا يصبح شارع المختار ، الشارع الرئيسي في غزة ، يصبح مقفرا الا من الدوريات الآلية الاسرائيلية او الحاملات المدرعة العائدة من سيناء وبعد هذا يرزح القطاع تحت نظام منع التجول من الساعة الثامنة حتى الفجر » .

ورافق العمل الفدائي المتصاعد هذا هبه جماهيرية رائعة لم تعر البنادق المصوبة نحوها اي اهتمام فقامت المظاهرات بصورة شبه يومية ، وكذلك الجنازات الضخمة للابطال الشهداء . ولقد كان قمة هذه الهبة الجماهيرية حين خرجت الجماهير الثائرة بمظاهرة مسلحة اطلقت خلالها الطلقات وداعا لشهيد القطاع احد قادة الجبهة الشعبية ، يوسف ابو غبن ، والتي انتهت بهجوم المتظاهرين على الجنود الصهاينة .

لقد حققت حركة المقاومة نوعا من الاكتفاء الذاتي لتزويد المقاتلين بالعتاد والمتفجرات والسلاح ، فطبقت قاعدة : سلاح العدو سلاحك وذلك باستيلائها المتتابع على كميات من السلاح والذخائر الاسرائيلية .

وصنعت الالغام محليا وكذلك المتفجرات مما افشل كل مخططات العدو لعزل القطاع وحصاره حتى يصبح من المستحيل على المقاومين الحصول على السلاح والذخيرة من خارج القطاع .

وبكلمة اخرى ، استطاعت الثورة ان تنمو وتتصاعد في قطاع غزة مطورة خلال المسيرة وسائلها واساليبها وادواتها ، رغم تصعيد البطش الاسرائيلي وتطوير وسائل القهر الفاشية ضد جماهيرنا في غزة .

المطلوب غزة اخرى

ان المثل الرائع الذي ضربته جماهير قطاع غزة للشعب العربي باسره يؤكد ان هذا الشعب الذي لا يكل عن العطاء سينمي وسائله واساليبه ويطورها حتى يتم تجنيد الجماهير وتنظيمها وتسليحها في جيش الشعب الذي سيحرر الارض والانسان العربي في فلسطين .

ولكن هل نترك للعدو الصهيوني فرصة تركيز كل بطشه وارهابه على جماهيرنا في غزة ؟ اننا مطالبون بغزة اخرى مطالبون بضفة غربية ملتهبة وبجليل ملتهب يشتت قوى العدو وينمي الروح الثورية لدى جماهيرنا حتى تتم تعبئتها وتجنيدها وتسليحها .

ان هذه المطالبة يجب الا تغيب صورة اخرى عن اعيننا : صورة العرب الثائرين الذين التزموا اراضيهم عام ١٩٤٨ ، ان نشاط جماهيرنا في عمق الارض المحتلة هو نشاط يفوق كل التصورات ، فابطالنا هنالك يبثون الرعب في نفوس اعدائنا الصهاينة في صلب قلاعه ، في تل ابيب .

دراسات حول القطاع المحتل

الاضطهاد الاقتصادي في غزة

غزة الثائرة التي لم تتوقف يوما عن واقع الاحتلال الاسرائيلي في حزيران ١٩٦٧ حتى اليوم ، عن ان تكون الساحة من المناطق العربية المحتلة التي يرسل اناؤها خطى المحل باتجاه تحقيق اغراضه لسلخها كجزء من وطن ، ودمجها باسرائيل ، غزة الثائرة هذه يعبرونها في اسرائيل اليوم « غزة اخبار » و « قضية تحدي » لهم : هل سيطرون على « ازاله عروبها » و « تحييدها » ومن ثم دمجها ، ومعالجتها كقضية اجتماعية ـ اقتصادية وبالطبع على اساس الاستفادة القصوى للمغتصب من وسه ، ام انها ستبقى ذلك المازق الاسرائيلي الذي دفع بعضهم الى الاعتراف بان وجود الجنود والوظفين الاسرائيليين فيها لا يعني بانهم يسيطرون عليها، ومن ثم يتطور وضعها كنواة لمقاومة الشعب العربي في كافة الاراضي المحتلة ، لواقع الاحتلال ؟

ان وجود المقاومة الشعبية المتطورة في قطاع غزة لا يعني بان العدو الصهيوني لا يعمل جادا بقدر ما يسمح له الوضع الامني فيه ، لتحقيق اهدافه ، ساعيا لانشاء وتقوية قواعده الاقتصادية في القطاع المحتل ، وهو يواصل استغلاله وتنكيله باقتصاد ومعيشة سكانه ، رغم تراتيله بان « الوجود الاسرائيلي والسياح » (!؟) ساهم في تحسين الاحوال المعيشية لاهل القطاع فسياسة الاحتلال الصهيوني تعمل على تدمير اقتصاد القطاع ـ وكافة الاراضي المحتلة ـ واستغلال الموارد الاقتصادية والطبيعية وتسخير القوى العاملة لتحقيق اكبر قدر من الانتفاع لاسرائيل ، وتوفير فرص الاستغلال للاستثمارات الاسرائيلية والصهيونية ، في الزراعة وغيرها من المرافق الاقتصادية .

وفي هذا الصدد كتب « شعيا هو بن بورات » في « معاريف » الاسرائيلية (١٧ ـ ٢ ـ ١٩٦٩) عن ميزانية جهاز الاحتلال الاسرائيلي التي كانت ١٣٩ مليون ليرة اسرائيلية في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ، واصبحت ١٦٢ مليون ليرة في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ ، قائلا : « ان هذه الميزانية تغطى من دخل المناطق المحتلة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ومن دخل البترول في سيناء » . ثم يضيف : « وزاد تصدير البضائع الاسرائيلية الى المناطق المحتلة بحيث تصل قيمتها الى اقل من ٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية في هذه السنة (١٩٦٩) وهذا المبلغ لا يذهب الى مالية الحكومة ، وانما الى الصناعة والتجارة الاسرائيلية ... ويجب اخذ هذا المبلغ بالحساب عندما يتذمرون من كثرة الاموال الاسرائيلية الموظفة كما يدعون » .

تدهور الوضع منذ الاحتلال

فبينما تركز اسرائيل في سياستها التي تنتهجها بالنسبة للوضع الاقتصادي في الاراضي العربية المحتلة على العمل لازالة الاثار الاقتصادية لها وتحسين الاوضاع الاقتصادية عامة على اساس ان يساعد ذلك في ارضاء المواطنين المسحوقين وتحريكهم للوضع الاقتصادي فان الظروف الاقتصادية التي افاضها المناطق المحتلة لا تعمل على تطورها ، تستهدف تحقيق اكبر قدر من الافادة لاسرائيل . يقول مراسل « معاريف » عن استغلال الزراعة انه جرى تعديلها لتوافق متطلبات السوق الاسرائيلية ـ اي ان الاستثمارات الاسرائيلية التي تستغل هذا الوضع في مختلف فروعها لتكدس الارباح الطائلة ، على مدى تخريب الاحتلال للمرافق الاقتصادية بقوله : « العنابة في المجال الصحي كانت في

مخلنا نحن الاسرائيليين اكثر مما كانت لصيانة صحة العرب . وما اصبح من شوارع كان لتلبية حاجاتنا نحن الاسرائيليين » .

اما عن تردي الاوضاع في قطاع غزة بشكل خاص ، فكتب يقول :

« في القطاع ٣٦٢ الف نسمة منهم ٢٠٠ الف انسان يسكنون الاكواخ والخيام المهترئة ، يعيشون من المخصصات الغذائية التي تقدمها لهم الوكالة الدولية بما يعادل ٤ ليرات اسرائيلية للفرد الواحد في الشهر .

« ومنذ الاحتلال ساء الوضع ، اذ ارتفعت اسعار الاغذية وغيرها ، ولم تزد المخصصات الغذائية ، وبينما كان يشتغل في الادارة قبل الاحتلال ٧٠٠٠ عامل وموظف ، انخفض العدد بعد الاحتلال الى ٣٢٥٠ فقط ، وقد اعترف الاسرائيليون في الواقع ، بان مستوى المعيشة في غزة انخفض منذ الاحتلال ، وارتفعت الاسعار في غزة والضفة الغربية دون ان ترتفع الاجور بنفس المستوى .

« ومن المعروف بان زراعة الحمضيات وتصديرها تحتل مكان الصدارة في الاقتصاد الاساسي في قطاع غزة ، حيث تغطي ٨٢ الف دونم، ولكن الاحتلال انزل ضربة قاسية بالحمضيات من حيث تضييق الخناق على تصديرها ، ومن حيث تسلل الاستثمارات الاسرائيلية الى مجالها، فقد اقام المستثمرون الاسرائيليون معامل لصناعة الحمضيات وشحنها ، وحصلوا ازاء ذلك على قروض بفائدة ٩ ٪ ، وتجري محاولات لاقامة مشاريع تجارية وصناعية اخرى ، وخاصة في مجال صيد الاسماك .

« فمنذ الاحتلال اصبح التصدير من غزة خاضعا للسيطرة الاسرائيلية . فقد منعت سلطات الاحتلال تصدير الحمضيات من ميناء غزة مباشرة ، وفرضت تصديرها عن طريق ميناء اسرائيلي ، وخاصة ميناء اسدود ، وبينما تمنع اسرائيل من تحويل منتوجات غزة الى اسرائيل، لانها تصر على تصديرها ـ وبواسطتها ايضا ـ وذلك بحجة الخوف من منافسة القطاع للمزارعين الاسرائيليين . واكثر من ذلك ، فانها تسمي عملية التصدير بواسطة المصدر الاسرائيلي ، عملية تعاون بين المزارعين والمقاولين الاسرائيليين وبين المزارع العربي ، تعاون لايصال المنتوج نحو السوق ونحو مراكز تصنيعه ! اما تصنيع المنتوجات الزراعية الذى يشمل الكريب فروت وغيره من الحمضيات ، وتقشير اللوز واعداد الفستق وتعليب الخضار ، مثل الجزر ، فهي تتم في معامل لمستثمرين اسرائيليين يشتغل فيها عمال عرب .

وفي غزة ٤٠٠ عائلة تعاش على صيد الاسماك، وبان هنالك ٢٤٥ مشغلا حرفيا ، معظمها مشاغل لانتاج القش وما شابه ، ويعمل فيها ٢٢٠٠ عامل

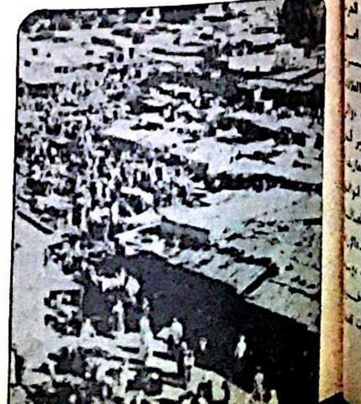

باجور منخفضة ، والاجرة الرسمية هي ٢٦٠. ليرة اسرائيلية للعمال غير المهرة ، و ٢٧٠. ٣ ليرة للعمال المهرة ، ولقلة فرص العمل في القطاع فان العامل في غزة اذا استطاع ، ١٥ يوما في الشهر، وكل ٣ الى ٤ اشهر ، يتعطل شهرا على الاقل، لذلك فان معدل دخل العامل الشهري هو ٣٠ ليرة اسرائيلية !

وتقوم سلطات الاحتلال واصحاب الاعمال والمستثمرون امام انتشار البطالة والفقر والجوع باستغلال العمال استغلالا فظيعا .

□ استغلال العمال العرب

ان سماح اسرائيل لاعداد متزايدة من العمال العرب بالعمل داخل الارض المحتلة ـ ١٩٤٨ ـ وخاصة في قطاع البناء ، كان منطلق الافادة من انخفاض مستوى الاجور التي يقبل بها العمال العرب بالمقارنة مع الاجور العمال الاسرائيليين ، وما اعلنه وزير الدفاع الاسرائيلي دايان في عام ١٩٦٨ عن دمج سوق اليد العاملة على اساس الاجور المتساوية الافادة للاستهلاك الدعائي .

وقد تبين ذلك من تقرير بنك اسرائيل عن اقتصاد المناطق المحتلة (لسنة ١٩٧٠ ـ النصف الاول) . فقد اوضح التقرير ان عدد العمال من الاراضي المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ، ارتفع من ٨٠٠٠ الى ٩٠٠٠ ، خلال النصف الاول من سنة ١٩٦٩ ، الى ١٤٠٠٠ تقريبا في النصف الثاني من السنة ذاتها ، ثم الى ٢٠٠٠٠ في النصف الاول من سنة ١٩٧٠ .

وتجدر الاشارة الى ان ٥٥ ٪ من العمال المذكورين يعملون في قطاع البناء و ٢٠ ٪ في قطاع الزراعة ، ونسبة قليلة جدا منهم في قطاع الصناعة التحويلية ، وثلث هؤلاء العمال هم من قطاع غزة والثلثان من الضفة الغربية .

وقد انشات سلطات الاحتلال ٥ مكاتب عمل في قطاع غزة وشمالي سيناء في عام ١٩٦٧ و ٨ مكاتب مماثلة في عام ١٩٦٨ ، وهذه المكاتب تعمل بارشاد وزارة العمل الاسرائيلية . وقد زودت السوق الاسرائيلية خلال السنة المالية ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ باكثر من ٩٠٠ الف يوم عمل بمعدل ١٧ يوم عمل في الشهر لكل عامل عربي وظف بواسطة هذه المكاتب ، بينما الاغراء بالنسبة للعامل العربي من القطاع هو رفع اجره اليومي حيث يتقاضى في القطاع من ٣ ـ ٤ ليرات اسرائيلية ، ويتقاضى في اسرائيل من ١٠ ـ ١٥ ليرة اسرائيلية ، في اليوم ، مقابل ١٨ ليرة في اليوم للعامل اليهودي .

وقد انشات سلطات الاحتلال مركزين مهنيين جديدين ، واحد في غزة (في تشرين ثاني ١٩٦٨) واخر في خان يونس (اذار ١٩٦٩) وخططت في نفس العام لفتح ٤ مراكز اضافية في القطاع ، وقد اقامت هذه المراكز لتلبية حاجات سوق العمل في اسرائيل . ففي هذه المراكز يتدرب عمال عرب على مهارات مختلفة : التجارة ، الحدادة ، السمكرية ، السقالات ، اللحام ، البناء ، ميكانيك العربات والسيارات ، ومسك الدفاتر . وتقول التقارير الرسمية الاسرائيلية ان كل الذين تخرجوا من هذه المراكز في القطاع، قد استوعبهم السوق الاسرائيلي .

□□ قال اسرائيل غاليلي وزير الاعلام ، ان على اسرائيل ان تسرع في عملية تقوية تواعدها الاقتصادية في قطاع غزة ، وقال ان كل زيارة الى القطاع تؤكد انسجامه واستنتاج الحكومة بانه لا يجب فصله عن الارض الاسرائيلية ، واضاف ان الاحداث السياسية العاصفة يجب ان لا تلهي اسرائيل من تنفذ خطط مد المستوطنات التي اقرتها الحكومة . (جيروساليم بوست ، ٨ تشرين اول ، ١٩٧٠)

□ الاسواق الاسرائيلية الجديدة

واذا كان الدخل في العمل في اسرائيل (١٩٤٨) في النصف الاول من سنة ١٩٧٠ يشكل ٣١ ٪ من مجموع صادرات الاراضي المحتلة ، و ٦٠ ٪ من اصداراتها الى اسرائيل ، حسب ارقام تقرير بنك اسرائيل ، والذي يستخلص منه مدى اعتماد مستوى النشاط الاقتصادي في الاراضي العربية المحتلة على الاقتصاد الاسرائيلي عامة ، وقطاع البناء بشكل خاص ، فان علاقات التجارة والصناعة بين اسرائيل والاراضي المحتلة تكشف وجها اخر للاستغلال الذي تتعرض له الاراضي المحتلة ، والاهمية الحيوية التي باتت لهذه الاراضي ، بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي ، وتكشف طرق العدو المحتل لربط مصير اقتصاد هذه الاراضي بالاقتصاد الاسرائيلي ، بهدف الدمج النهائي .

لقد اعلن يوسفساببر وزير التجارة والصناعة في محاضرة القاها في ٧ ـ ٣ ـ ١٩٧٠ بان واقعا اقتصاديا جديدا يتبلور حاليا في المناطق المحتلة، واضاف قائلا : « اننا نشهد اليوم بوادر جديدة في العلاقات التجارية والاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المدارة لم نتوقعها من قبل ، ان احتياجات ومتطلبات هذا الاقتصاد تفرض عليه حتمية ممارسة الاندماج في الاقتصاد الاسرائيلي العام ».

فما هو المقصود من هذه العلاقات الجديدة المتبلورة ؟

بنك اسرائيل يزعم في تقريره بان العلاقات الاقتصادية التي تتوثق بين الاراضي المحتلة ، ١٩٦٧ واقتصاد اسرائيل ، في النصف الاول من عام ١٩٧٠ ، مسؤولة عن استمرار الازدهار الاقتصادي في الاراضي المحتلة ، والواقع ، وكما يتبين من تقرير بنك اسرائيل ، فان الاراضي المحتلة قد سجلت عجزا في تجارتها مع اسرائيل، في حين انها سجلت فائضا في تجارتها مع الاردن . هذا بالاضافة الى ان اسرائيل قد زودت الاراضي المحتلة خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٠ بنحو ٩٠ ٪ من وارداتها ـ مقابل ٨٠ ٪ خلال الفترة نفسها من السنة السابقة . ولهذا السبب ، لارتفاع نسبة الواردات من اسرائيل ، انخفضت نسبة استيراد الاراضي المحتلة عن طريق جسور الاردن بنسبة ٤٤ ٪ عن عام ١٩٦٩ .

وبالنسبة لقطاع غزة بشكل خاص ، فقد استورد (مع شمالي سيناء) من اسرائيل ، حتى نهاية ١٩٦٨ ، سلعا بحوالي ٦٠ مليون ليرة اسرائيلية . وكانت حوالي ٦٨ ٪ من هذه الواردات من اسرائيل ، منتوجات مصنعة ومحروقات ، و ٣٢ ٪ منتوجات زراعية . بينما صدر القطاع وشمالي سيناء الى اسرائيل ، حتى نهاية عام ١٩٦٨ ، بقيمة حوالي ١١٤٢مليون ليرة اسرائيلية ، ٥٨ ٪ منها منتوجات مصنعة وبدوية ، و ٤٢ ٪ منتوجات زراعية .

وفي دراسة لمكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي، ورد بان قيمة السلع المستوردة من اسرائيل قد زادت في النصف الاول من عام ١٩٧٠ ، فوصلت الى ١٢٦ مليون ليرة ، مقابل ١٤٢ مليون ليرة قيمة الاستيراد في النصف الاول من العام السابق ، وهذه السيطرة الاقتصادية للشركات الاسرائيلية على المناطق العربية المحتلة ،باغراقها اسواق المناطق بالمنتوجات الصناعية الاسرائيلية من الالات الى المنسوجات والملبسات ، وزيادة الصادرات الاجمالية الاسرائيلية اليها باضطراد، ادت الى توسيع الانتاج في المصانع الاسرائيلية والى زيادة ارباحها .

وبينما اغرقت الشركات الاسرائيلية اسواق الاراضي المحتلة بالمنتوجات الاسرائيلية ، فقد فرضت لسلطات الاحتلالية تعرفات حماية عالية على البضائع الواردة من غزة مرهقة بالنسبة للمصدرين في غزة ، وسمحت لهم بتصدير بضائعهم عن طريق جسور الاردن معفية من الضرائب الجمركية ، كما وردت في تقرير رسمي اسرائيلي، يدحض بالتالي الزعم الاسرائيلي القائل بان فتح اسواق اسرائيل امام منتوجات القطاع ، ساعد في تحسين الاوضاع المعيشية لاهل القطاع .

كذلك اورد التقرير الرسمي الاسرائيلي بان دخل الحكم العسكري الاسرائيلي من الضرائب غير المباشرة من القطاع وشمالي سيناء بلغ سنة ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، المالية ٦٦٣ الف ليرة اسرائيلية ، ووصل في سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩المالية الى ١٠٬٣١٠٬٠٠٠ ليرة اسرائيلية . بينما كان الدخل من الضرائب المباشرة في السنة المالية ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ ، ٦٠٧ الاف ليرة اسرائيلية ، ووصل في سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ المالية الى ٦٢٣ الف ليرة اسرائيلية .

وقد ذكرت صحيفة « هآرتس » بان قيمة الضرائب غير المباشرة المجباة من المناطق المحتلة عن سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ المالية تصل الى ٤٧مليون ليرة اسرائيلية ، اي بزيادة تبلغ ٩ ٪ ، وان ٣ ملايين ليرة منها ، من قطاع غزة .

اكثر من ذلك ، فقد استولى الحكم العسكري في القطاع بعد الاحتلال على حسابات بلدية غزة في المصارف (يقدر بمليوني ليرة اسرائيلية) ثم قدم لهذه البلدية قرضا بفائدة مرتفعة (حسب تعهد رئيس البلدية المعزول مؤخرا راغب العلمي) كما فرض على البلدية قضية مشروع الكهرباء الذي وضعه والذي يدر عليها دخلا جيدا ، وربطت غزة بشبكة الكهرباء الاسرائيلية ،فالزمت القطاع باعتماد خدمات الشركة الاسرائيلية التي اصبحت تكلف السكان وتكلف البلدية مبالغ طائلة .

□□ « هل تعتقد حقا باننا سنستمر الملايين هنا لنرحل يوما ؟ » اعلن احد مستشاري غولدا مائير « سنبقى في غزة مهما كان العمل قبلا ، لانها حيوية بالنسبة لنا ، لن يكون هناك بعد الان حاجز اقتصادي ابدا ، بين غزة واسرائيل ، وغزة لن تكون مرة اخرى بندقية موجهة نحو رؤوسنا ابدا » . الاكسبرس ، ٢٤ ـ ٣٠ آب ١٩٧٠ □□

□□ تشجيع الاستثمارات الاسرائيلية في غزة

واذا كانت السلطات الاسرائيلية تزعم بان الاحتلال قد ساعد في تحريك الوضع الاقتصادي في القطاع ، وفي توفير فرص العمل والتخفيض من نسبة البطالة ، فان تحرك الوضع في بعض المجالات يعود الى كون عدد العامل والمشاغل في غزة تقوم بتنفيذ عقود فرعية للصناعيين الاسرائيليين ، بشكل خاص في مجال الالبسة والغزل والنسيج ، كما يعود الى افتتاح فروع ووكالات لشركات ومصانع اسرائيلية في القطاع. (مثل وكالات المشروبات الغازية والسجائر والدهانات وغيرها) والكاراجات لصيانة السيارات الاسرائيلية ، وافتتاح مصنع اسرائيلي لصهر النحاس ، وتقديم العقود الفرعية لعشرة مشاغل للالبسة والخياطة ، ولمشاغل السلال